



مَنْظَرُ الصِّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ

قرار

RESOLUTION

ش م/ل إ 60/ق-5  
تشرين الأول/أكتوبر 2013

اللجنة الإقليمية  
لشرق المتوسط  
الدورة الستون  
البند 4 (أ) من جدول الأعمال

الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة  
2014 - 2019

اللجنة الإقليمية،

بعد استعراض ورقة المناقشات التقنية حول الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة<sup>1</sup>؛

وإذ تستذكر القرارات ج ص ع 24-64، ش م/ل إ 31/ق-12، ش م/ل إ 32/ق-14 حول المياه والإصحاح والصحة، والقرار ش م/ل إ 49/ق-8 حول الآثار الصحية للظروف البيئية، والقرارات ج ص ع 25-63، ج ص ع 15-59، ج ص ع 13-50، ج ص ع 32-45، ج ص ع 28-31، ج ص ع 30-47 حول السلامة الكيميائية وإدارة النفايات، والقرارين ج ص ع 19-61، ش م/ل إ 55/ق-8 حول تغيير المناخ والأمن الصحي؛

وإذ تُدرك الدور القيادي لوزارات الصحة في الحوكمة، وتطبيق اللوائح، وترصد الصحة والبيئة، فضلاً عن دورها في تحفيز القطاعات الأخرى على القيام بالإجراءات الضرورية؛

وإذ يساورها القلق لأن خمس عبء الأمراض السارية، والأمراض وغير السارية، والإصابات في إقليم شرق المتوسط، يُعزى إلى مخاطر بيئية قابلة للتعديل؛

وإذ تُلاحظ النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (ريو20+) في عام 2012، والذي طالب باتخاذ إجراءات بشأن المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة؛

1. تعتمد الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة 2014-2019، وإطار العمل الخاص بها في إقليم شرق المتوسط؛

<sup>1</sup> الوثيقة ش م/ل إ 60/مناقشات تقنية-1

## 2. تطلب من الدول الأعضاء ما يلي:

- 1.2 وضع خطة وطنية لتنفيذ هذه الاستراتيجية وتبنيها؛
- 2.2 إدماج الشواغل البيئية ضمن سياسات التنمية الوطنية، والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بالصحة العمومية؛
- 3.2 تقوية القدرات المؤسسية في وزارات الصحة للعمل مع سائر الوزارات والقطاعات المعنية، لتضطلع بدور قيادي في تصريف الشؤون (الحوكمة)، والتنظيم، والترصد في مجال الصحة والبيئة؛
- 4.2 تحفيز ومواءمة أعمال جميع الأطراف المعنية في القطاعات ذات الصلة، ومقدمي الخدمات المعنيين، من أجل حماية الصحة من المخاطر البيئية، وذلك من خلال اعتماد نهج تعاوني متعدد القطاعات.

## 3. تطلب إلى المدير الإقليمي أن:

- 1.3 يقدم الدعم التقني للدول الأعضاء، بُعْية مواءمة الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة وتنفيذها؛
- 2.3 يبني الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة، وسائر أصحاب الشأن المعنيين لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية؛
- 3.3 يُرصد التقدم المُحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية، وتبليغه إلى اللجنة الإقليمية كل عامين حتى عام 2019.